

تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق

م.م. نغم سعدون رحيمة*

الملخص

تناول البحث علاقة النزاعات المسلحة ومدى تأثيراتها على جودة التعليم في العراق، فقد بينت المؤشرات النوعية لجودة التعليم عن ضعف الانفاق وسوء إدارة التمويل للاستثمار الحكومي، وتباين في نسب أعداد التلاميذ إلى أعداد المعلمين وكفائتهم، وعدم توفير معلمين مؤهلين ومدربين تدريباً نوعياً، وتراجع مؤشر الأداء للاختبارات الوطنية وعدم الإدراج ضمن التقييمات الدولية، وعدم تحقيق المتوسط العالمي للبقاء المدرسي للملتحقين بالتعليم واستكمالهم للانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية. أما جوانب انعكاسات النزاعات المسلحة على جودة التعليم مثل: (انعدام الأمن، تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، الانفاق الحكومي، تدهور البنى التحتية التعليمية والنزوح)، فإنها ذات علاقة وثيقة ومباشرة مع النزاعات بتأثيرها على التعليم، لكن الفقر كان ذا علاقة غير مباشرة فهناك مناطق مثل جنوب العراق مستويات الفقر فيها متدنية رغم كون مستويات النزاع غير مرتفعة. كما أن لبعض المدخلات للموارد المادية والبشرية لها تأثير فعال على تحقيق جودة التعليم كتدريب واندفاع حماس المعلمين وكفاية اعدادهم، زيادة الوقت المخصص لتعلم المقرر التعليمي، ضمان جودة المناهج ونوعيتها لملائمتها لسوق العمل وأهداف التنمية، الحوكمة والسياسات المتبعة من إنفاق واستثمار والتمويل التعليم النوعي، وتقييم عمليات التعليم لتشخيص الخلل ومواطن الجودة وتحليلها مع مخرجات التعلم.

*جامعة الكوفة/ كلية الآداب / قسم المجتمع المدني

Abstract

This paper researched in a relationship of armed conflicts and their impact on the quality of education in Iraq, It has shown that the indicators quality of education such as: weakness and management of funding for investment of government, contrast in ratio of students to prepare teachers and their adequacy, lack of provision teachers qualified and trainess qualitatively, dip index performance tests national and inclusions within ratings international, not to achieve the world average to stay school resgistered education and the transition from primary level to secondary. The aspects of the implications of armed conflict on the quality of education, such as (insecurity, achieving gender equality in education, government spending, degradation of infrastructure educational and displacement), they are a close relationship and directly with the conflicts and its effect on education, however, poverty factor was indirect relationship there are areas such as the southern Iraq poverty levels in which low, despite the fact that the levels of the conflict is a high. As that for some input resources physical and human impact effective to achieve the quality of education rehearsal and enthusiasm teachers and their adequacy, increasing the allotted time learning course, to ensure the quality of the curriculum and quality of suitability labor market goals development, governance, policies and practices with spending and investment of financing education qualitative, and evaluation education to diagnosis and analysis weakness of quality for learning outcomes.

المقدمة

شهد العراق تقلبات خلال العقود الثلاثة الماضية، رغم تمكنه من إقامة نظام تعليم ورعاية صحية متميزة خلال السبعينيات حيث عد من أفضل الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه واجه سلسلة من النزاعات المسلحة التي أدت إلى تدهور في بنائه التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، مع مطلع الثمانينيات ودخوله في حرب مع إيران التي نتج عنها تراكم لمليارات الدولارات من الديون الدولية، ثم خوضه نزاع مسلح دولي في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) بغزوه للكويت ما فرض عليه عقوبات دولية جمدت نموه الاقتصادي واستنزفت موارده وبرامجه الاجتماعية. فتأثرت المؤشرات الكمية -الالتحاق بالتعليم- بالعقوبات التي اعاققت الأنشطة الاقتصادية فتراجعت جودة التعليم، مما أدى إلى فقدان الكوادر والبرامج التي تلبي احتياجات سوق العمل، ثم واجه نزاع مسلح بغزو قوات التحالف عام (٢٠٠٣) الذي أدى إلى سقوط النظام وانهيار المؤسسات الحكومية حيث تعرضت المدارس والمؤسسات التعليمية الى أضرار كبيرة نجمت عن أعمال النهب وحرق الممتلكات. ثم مروره خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٧) بأعمال عنف شديدة، عملت فيها الحكومة والقوات الدولية للسيطرة على العنف الطائفي والتمرد، ثم تحسنت الأوضاع قليلاً في عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، إلا انه واجه أزمة إنسانية كبرى عام (٢٠١٤) بتصاعد نزاع مسلح غير دولي ضد تنظيم داعش والجماعات المسلحة التابعة له، بعد العنف المروع والتسبب في مقتل ونزوح ملايين المدنيين، واستيلائه على أجزاء من محافظات (نينوى، الأنبار، وصلاح الدين، ديالى، كركوك)، نتج عنه انتهاكات جسيمة وممنهجة ضد المدنيين وحقوقهم الأساسية من جميع الخلفيات العرقية والدينية.

أن تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم لا تتمثل بالهجمات ضد حياة الطلبة والمدرسين فقط، بل تشكل انتهاكاً للحق في التعليم، فإن تحقيق تعليم جيد النوعية يساعد في بناء السلام ويقلل فرص النزاع في البلاد وزيادة الوعي للحد من العنف، ففي ظل النزاعات لا يمكن تحقيق المهارات الضرورية للإسهام في الاندماج السلمي وإعادة البناء والتنمية المستدامة داخل المجتمعات.

وقد تضمن البحث الحالي المبحث الاول عناصر البحث و المبحث الثاني الاطار النظري لتفسير العلاقة بين النزاعات المسلحة وأثرها على جودة التعليم والمبحث الثالث مؤشرات جودة التعليم والمبحث الرابع النزاعات المسلحة بوصفها عائقاً أمام جودة التعليم و المبحث الخامس المدخلات المؤاتية لتمكين جودة التعليم والتوصيات والخاتمة.

المبحث الأول عناصر البحث

مشكلة البحث

إنّ النظام التعليمي في الكثير من البلدان المتنازعة أو التي تمر بفترة ما بعد النزاع، لا يستطيع أن يحقق المؤشرات التقليدية لجودة التعليم، فالكثير من الأطفال يلتحقون بالمدارس ويتخرجون منها من دون أن يكتسبوا الحد الأدنى من المهارات الأساسية، وفي ظل اقتصاد عالمي يزداد تكاملاً وتركيزاً على المعرفة، يكون هذا التفاوت له عواقب كبيرة بالنسبة لأفاق التنمية والاندماج السلمي، وي طرح البحث تساؤلاً (هل أن الذي يعوق تحقيق جودة التعليم في العراق النزاعات المسلحة؟)

أهمية البحث

على الرغم من التحسن الذي طرأ على المؤشرات الكمية للتعليم لكنه وجّه النظر بعيداً عن الحاجة الملحة لتحسين جودة التعليم، إذ يتعين على التعليم الجيد النوعية أن يتيح اكتساب الحد الأدنى من المهارات الأساسية، لرفد الأطفال بالمعرفة والمشاركة على نحو كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم، إذ تتجلى أهمية البحث في:

1. أن تصاعد النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة خلق أزمة في كيفية مواصلة المتعلمين الاطفال في الحصول على التعليم في ظل هذه النزاعات التي كلما اشتدت كلما دفع بالمدينين إلى النزوح بل وحتى الى فقدانهم لحياتهم في اعمال العنف أثناء انتقالهم من مناطق النزاع.
2. يبين البحث الحالي أثر النزاعات المسلحة في دعم التمييز الجندي الذي استهدف عدم مواصلة الفتيات في الاستمرار في التعليم.

3. يسعى هذا البحث إلى عرض أبرز العوائق التي خلفتها النزاعات المسلحة والتي كانت لها عواقبها الوخيمة على التعليم.

أهداف البحث

تحدد أهداف البحث بالآتي:

1. بيان آثار النزاعات على استمرارية العملية التعليمية والظروف التي تؤثر على الوصول للتعليم الجيد.
2. يؤكد هذا البحث على ضرورة الاهتمام بالأطفال و بمواصلة استمرارهم في الحصول على المعرفة والفرص التي يمكن للتعليم أن يوفرها .
3. تحديد المدخلات الأساسية التي تمكن المتعلمين من الحصول على التعليم الجيد وباعتبارها وسائل للحد من تدني المستوى التحصيلي للمتعلمين.

حدود البحث

يتناول البحث الأبعاد الزمانية مابين (٢٠٠٣-٢٠١٤)؛ الأبعاد المكانية: العراق/ إقليم كردستان؛ الأبعاد البشرية: تبنت الباحثة تعريف اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، لتشمل كل الافراد دون سن

الثامنة عشر من تلامذة وطلبة ضمن فنتي (التعليم الابتدائي والثانوي) عند الإشارة الى الاطفال في
مرحلتي التعليم المدرسي.

منهجية البحث

الاستقراء النظري لمفهوم ودلالات جودة التعليم ومؤشراته بالاستناد إلى الأدبيات الوطنية والدولية التي
أمكننا الحصول عليها للتعرف أكثر عن واقع النزاعات المسلحة في العراق وأثرها على جودة التعليم.

مفاهيم البحث

أولاً: النزاع المسلح

لابد لنا الإحاطة بهذا المفهوم على الرغم من تعقيد مع الوضع الأمني في العراق ولكونه أيضاً
من المفاهيم الجوهرية في هذا البحث، وتصنف النزاعات المسلحة إلى: النزاعات المسلحة الدولية،
والنزاعات المسلحة غير دولية، ومرور العراق بكلا فنتي النزاعات ففي ثمانينات وتسعينيات القرن
الماضي وإلى وقت قريب من الألفية شهد العراق نزاع مسلح دولي لكن النزاعات الأكثر انتشاراً هي من
ضمن الفئة الثانية للنزاعات المسلحة وهو ما يمر به العراق حالياً.

فيعرف النزاع المسلح بأنه: وجود مصالح متضاربة بشأن المشاركة في الحكم/ أو ملكية الأراضي تؤدي
إلى استخدام القوة على أن تكون الدولة أحد الأطراف المشاركة في النزاع^(١).

أما النزاع المسلح الدولي: فيصنف حالات العنف التي يدخل فيها استخدام القوة المسلحة بين
الدول ولا يوجد حد أو عتبة لشدة القوة أو مقدارها كما لا يوجد حد أدنى لعدد الإصابات ولا يوجد حد
زمني كما يشمل أيضاً الاحتلال الحربي أي عندما تتمتع القوات المسلحة لدولة ما بسيطرة فعلية على
أراضي دولة أخرى (جزئياً أو كلياً) بصرف النظر أن كان يواجه مقاومة مسلحة أم لا^(٢).

أما مفهوم النزاع المسلح غير الدولي فيشير إلى: حالات العنف التي تنطوي على مواجهات مسلحة
طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة أو بين تلك
الجماعات بعضها البعض وتدور على أراضي الدولة^(٣).

ويعرف أيضاً هو العمليات العدائية بين القوات المسلحة الحكومية وجماعات مسلحة من غير
الدول أو النزاعات التي تدور بين أفراد تلك الجماعات نفسها، ومن الخصائص التي تعرف النزاع
المسلح غير الدولي أنه ينشب بين أشخاص يعرفون الخلفية السياسية والاقتصادية والتنظيم الاجتماعي
والثقافة والعادات الخاصة ببعضهم البعض^(٤). أما المعايير الواجب توافرها لتمييز النزاع المسلح غير
الدولي عن أعمال العنف الأخرى حسب القانون الدولي فتكون:

١. أن تتوفر لدى الجماعات المسلحة حد أدنى من التنظيم.

٢. تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة.

وهناك مؤشرات أخرى منها (مدة النزاع، طبيعة القوات الحكومية المشاركة، عدد المقاتلين والقوات
المنخرطة في النزاع، تقييم مستوى الجماعات المسلحة مثل وجود سلسلة للقيادة والقدرة على إصدار

وتنفيذ وتخطيط لعمليات عسكرية منسقة، تجنيد وتدريب مقاتلين جدد وتزويدهم بالأسلحة^(٥). ومن المعايير التي حددها المعهد الدولي لبحوث السلام أوصلو (PRIO) وبرنامج أويسالا لبيانات النزاعات (UCDP) لاصطلاح مفهوم النزاع المسلح هي:

١. وجود عدد محدد من القتلى الذين يسقطون من جراء المعارك^(*).

٢. الفترة التي يستغرقها النزاع^(*).

ثانياً: مفهوم انعدام الأمن

قد يتداخل مفهوم الأمن مع النزاع المسلح فيصبح ليس من السهل التحديد أي منهما قد يكون السبب أو النتيجة فليس بالضرورة مع انتشار ظروف انعدام الأمن والعنف افتراض وجود نزاع مسلح. فيصنف مفهوم انعدام الأمن: ظروف الاضطراب والتوتر داخل دولة ما، وهي ظروف تعطل العمل الاعتيادي للمؤسسات الرئيسية السياسية والاجتماعية والقانونية بما فيها تلك المستخدمة لتيسير التعليم^(٦).

ولكن يعرف الأمن أنه: غياب التهديد للقيم الكبرى للأمة المتمثلة بأمن السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها وسكانها وثقافتها ورفاهها الاقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار والأضرار الكبرى^(٧)، ويعرف العلماء المختصون بالأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، أي أن الأمن يتحقق عندما تنتفي منها كل اشكال التهديد أي أنها قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية^(٨).

لذا وفي هذا السياق وجب التفريق بين النزاع المسلح وانعدام الأمن من خلال وصف الأخير بعدة ظروف تحدده قد تكون أحدهما:

١. الاضطرابات الداخلية:

هي الحالة التي تلجأ فيها الدولة إلى استخدام القوة المسلحة لحفظ النظام والقانون خلال مواجهة بين الدولة ومن يتواجدون على أرضها، لكن لا يؤدي العنف هنا إلى "نزاع مفتوح" بين جماعة مسلحة ومنظمة وبين الدولة.

٢. التوترات الداخلية:

هي توترات متقطعة سياسية او دينية او اقتصادية قد تتطلب من الدولة استخدام قوة مسلحة لحفظ النظام. وتنسم هذه الظروف عادة باعتقالات واسعة النطاق وبسجناء سياسيين وضمانات قضائية كبيرة، ومزاعم بحدوث حالات اختفاء.

ظروف الهشاشة:

تصف كلمة الهشاشة الحالة التي تفتقر فيها الدولة إلى الإرادة أو القدرة على توفير الخدمات الأساسية للناس في مناطق ولايتها وتكون عرضة لخطر كبير يهددها بفقدان الجوانب الأساسية التالية: السلطة: افتقار الدولة للسلطة الفادرة على حماية مواطنيها من العنف بأنواعه المختلفة. الخدمة: فشل الدولة في ضمان تمتع جميع السكان بالوصول إلى الخدمات الأساسية التي تتسم بها المنطقة أو التي جرى توفيرها في الماضي. الشرعية: افتقار الدولة إلى الشرعية لأنها تتمتع بدعم محدود بين الناس في مناطق ولايتها^(٩).

ثالثاً: جودة التعليم

قبل تحديد مفهوم جودة التعليم ينبغي أن نعرف عملية التعليم ذاتها فهي مجموعة الاستراتيجيات والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة من الأفراد سواء أكان ذلك بشكل مقصود أم غير مقصود، بواسطة الفرد نفسه أم غيره^(١٠).

توصف جودة التعليم من خلال مبدئين تتميز بهما كل المحاولات لتعريف جودة التعليم، حيث يبين أولهما أن النمو المعرفي للمتعلم هو الهدف الرئيسي الجلي لجميع الأنظمة التعليمية وبالتالي فإن درجة نجاح الأنظمة التعليمية في تحقيق هذا الهدف هي مؤشر على جودة هذه الأنظمة، أما المبدأ الثاني فيبرز دور التعليم في تعزيز القيم والمواقف المرتبطة بالمواطنة المسؤولة وفي تشجيع النمو الإبداعي والعاطفي^(١١). وتعرف على أنها سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى نتيجة محددة تمثل بإحداث تغيير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم، فإن لم يحدث التغيير فإننا عندها لا يمكن أن نقول أن العملية صحيحة نتيجة عدم تحقيقها لأهدافها وبمعنى أن العملية يجب أن تحقق تعليماً جيداً يستفاد منه المتعلم أولاً، والمجتمع ثانياً^(١٢). وعلى حد تعبير لجنة (ديلور) و هي لجنة دولية معنية بالتربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين يترأسها جاك ديلور ومكونة من ١٥ عضواً ساهمت بتقديم تقرير إلى اليونسكو عام ١٩٩٦ بعنوان التعلم: ذلك الكنز والمكنون، حيث تعرف جودة التعليم على إنها: جوهر التنمية الشخصية والاجتماعية وتمثل مهمتها في تمكين كل واحد منا دون استثناء على تطوير جميع مواهبنا على أكمل وجه وتحقيق الإمكانيات الخلاقة لدينا بما في ذلك المسؤولية عن حياتنا الخاصة وتحقيق الأهداف الشخصية لدينا^(١٣). فهي مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر عن وضعية (المدخلات، العمليات، المخرجات) المدرسية، ومدى إسهام العاملين فيها لإنجاز الأهداف بأفضل ما يمكن والتي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة احتياجات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وصياغة أهداف الخدمة التعليمية^(١٤).

المبحث الثاني

الإطار النظري لتفسير العلاقة بين النزاعات المسلحة
و اثرها على جودة التعليم

١. النظرية البنائية الوظيفية

ترى هذه النظرية أن التساند والانسجام ضروري من أجل تحقيق التضامن والتماسك بين سائر الأنساق والنظم والعلاقات السائدة في البناء الاجتماعي، حيث تفسر التغير والصراع والتفكك على إنها ظواهر مرضية وغير سوية، لأنها تصيب البناء الاجتماعي بالانحلال والاعتلال، فتصبح هذه الظواهر مرضية ومضادة لتماسك البناء الاجتماعي، وأن أي بناء يخضع لظروف اقتصادية وعسكرية وثقافية خارجية كما يخضع داخلياً لواقع دينامي متغير طبقاً لتوزيع القوة أو السلطة داخل أي نسق اقتصادي أو تنظيم ديني أو بناء ثقافي أو اجتماعي^(١٥). ترى الباحثة بأنه يمكن دراسة أثر النزاعات المسلحة على جودة التعليم عن طريق تفسيرات النظرية البنائية الوظيفية والتي تنطلق من عوامل خارجية وأخرى بنيوية داخلية تؤثر على المؤسسة التربوية فالعوامل البنيوية الخارجية لتدني جودة التعليم هي النزاعات المسلحة التي يتعرض لها المجتمع في مناطق مختلفة بشكل مباشر أو آثراً غير مباشرة على مناطق أخرى من المجتمع نتيجة حركة السكان واكتظاظهم بشكل غير متوازن مسبباً ضغوطات على المجتمعات المضيفة خالقاً مشكلات بنيوية ترجع إلى ظروف ومعطيات البناء الاجتماعي المتأثر بالنزاعات المسلحة مما يعود سلباً على جودة التعليم، أما العوامل البنيوية الداخلية المتمثلة بظروف التلاميذ والطلبة المؤثرة على التزامهم الدراسي، ومستوى المعلمين والمدراء المؤهلين والمدربين، وتوافق المناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل، والنفقات الحكومية على التعليم وأن أي خلل أو تلكؤ يقود إلى اضطراب المؤسسة التربوية وبالتالي تؤثر على العملية التعليمية وجودتها.

٢. التبادل الاجتماعي

تستند نظرية التبادل الاجتماعي إلى أن الحياة الاجتماعية هي عملية أخذ وعطاء بين طرفين سواء أكانت فرداً أم جماعة أم مجتمعات محلية أو إقليمية، وأن هذا العطاء الذي يقدمه أحد الطرفين قائم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين، أي أن العطاء الذي يقدمه طرف هو واجبات ملقاة على عاتقه بينما الأخذ الذي يحصل عليه الطرف الآخر هو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات، تستمر العلاقات وتزدهر إذا كانت هناك ثمة موازنة بين الأخذ والعطاء بين الحقوق والواجبات بين الطرفين وقد تتوتر العلاقات وتنقطع ، إذ أختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين^(١٦).

ترى الباحثة بأنه يمكن تفسير تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم من خلال هذه النظرية على إنها فعل ورد فعل ، فلو افترضنا أن العراق كمجتمع يعيش في استقرار وبعيداً عن النزاعات المسلحة أو عن أزمات سياسية أو اقتصادية لكانت جودة التعليم قد تحققت كما حصل بالفعل في فترة السبعينيات التي شهدتها العراق لكن الأوضاع الحالية جعلت من المؤسسة التربوية غير قادرة على الإيفاء بكافة التزاماتها تجاه أفرادها وأيضاً تفاوت الأمن المناطقي لوقوعه تحت تأثير النزاعات المسلحة التي خلفت آثاراً سلبية على مختلف جوانب الحياة ، لتطول آثاره التعليم بشكل أكبر، مما خفض من

مؤشرات جودة التعليم في العراق، فالتلاميذ والطلاب لا يتوفر لهم كفاية الوقت المخصص لعملية التعلم أو توفر الكادر المؤهل والمدرّب من المعلمين والمدراء والمشرفين وبما يتفق مع احتياجات المجتمع وما يطرأ عليه من تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومن جانب آخر فالمؤسسة التربوية قد أدمجت عملها بخطط استراتيجية مدعومة من اليونسكو لتطوير أدائها وتحقيق الجودة المنشودة، وهو ما يحمل في طياته تكاليف باهضة تتحملها الدولة كجزء من واجباتها تجاه المؤسسة التربوية، إلا إنها في النتيجة لم تستطيع تحقق جميع مؤشرات الجودة لتعدد آثار النزاعات المسلحة. لذا فإن الجودة يمكن تفسيرها بحالة الموازنة بين الالتزامات التي تتعهد بها المؤسسة التربوية تجاه أفرادها ومعطيات البنية المحيطة بالمجتمع والنزاعات المسلحة التي تعترض استمرارية تقديم التعليم وفق الخطط والاستراتيجيات الداعمة للجودة.

المبحث الثالث مؤشرات جودة التعليم

سنتعرف في هذا المبحث على المحددات التي تصف أداء ونواتج العملية التعليمية من خلال عدة عناصر فهناك العديد من المؤشرات التعليمية التي تحدد جودة التعليم منها الإقليمية والدولية. فتعرف المؤشرات بإنها: عبارات تصف الإنجاز (الأداء) المتوقع من (المعلم، المتعلم، المؤسسة) وتتصف صياغتها بإنها أكثر تحديداً وأكثر إجرائية^(١٧). فهي مجموعة البيانات الكمية أو الكيفية التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة^(١٨)، ولا يمكن تقييم نتائج التعلم بمجرد مقاييس كمية كحساب أعداد الأطفال في قاعات الدراسة أو أعداد الكتب أو المعلمين، إذ إن المؤشرات النوعية لها أهمية قصوى في قياس جودة التعليم.

فتوصف مؤشرات الالتحاق والإتمام بإنها (كمية): تخبرنا عن مدى إتاحة الفرص للأطفال لأرتياد المدارس وإتمام سنوات الدراسة المطلوبة في مختلف مراحل التعليم. أما مؤشرات النواتج فهي (نوعية): تتجسد في مكتسبات ما يمتلكه الطلبة من معارف وقيم ومهارات مثل (المهارات الأساسية: القرائية والعلوم، مهارات التعلم مدى الحياة، مؤشرات القيم)^(١٩).

سنعتمد مؤشرات اليونسكو المتعلقة بجودة التعليم لكونها أشمل مصدر للبيانات وأكثر اتساعاً بين البلدان حيث تستند إليه الكثير من التقارير الإقليمية والدولية، وهي خمسة مؤشرات:

١ - مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم

يشير هذا المؤشر إلى كافة الإنفاق من جانب الحكومة على المؤسسات التعليمية فيمثل كنسبة مئوية من مجموع المصروفات الحكومية على التعليم (مصروفات جارية، أو الرأسمالية) والتي تنفقها الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية/ المركزية أو الفدرالية بما فيها البلديات ويستثنى منها مساهمات الأسر وغيرها من السلطات المحلية والتي تضطلع بمسؤوليات في مجال التعليم^(٢٠). فالمصروفات الجارية على التعليم: تمثل المصروفات المرتبطة بالسلع والخدمات المستهلكة خلال سنة جارية والتي

يتم تجديدها، إذا ما دعت الحاجة في سنة تالية وتشمل: الرواتب، ومعاشات التقاعد والمزايا الخاصة بالموظفين، والخدمات المقدمة بموجب عقود أو على أساس الشراء، والموارد الأخرى بما فيها الكتب والمواد التعليمية، والخدمات الاجتماعية، والاتصالات، وتكاليف السفر، والتأمين، والإيجارات، والإصلاحات الثانوية. أما المصروفات الرأسمالية: فتمثل المصروفات على الأصول التي تستمر أكثر من عام واحد، وتتضمن المصروفات على أعمال البناء والتشييد والترميم والإصلاحات الكبيرة للمباني والمصروفات المتعلقة بشراء المعدات الثقيلة ووسائل النقل^(٢١). أما إذا كان الإنفاق بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي فإنه يمثل الحصة النسبية من ثروة البلد التي ينتجها خلال سنة مالية معينة والتي تنفقها السلطات الحكومية على التعليم، إذ يدل ارتفاع نسبة الدخل القومي الإجمالي إلى اهتمام بالغ من جانب الحكومة للاستثمار في التعليم، والعكس بالعكس، وينبغي أن يغطي الإنفاق كافة المعاملات المالية التي تجريها الإدارات في مجال التعليم وعلى كافة المستويات^(٢٢).

يمكننا القول ان أهمية هذا المؤشر تجعله يأخذ المرتبة الأولى من حيث قدرته على تحقيق جودة التعليم من خلال تحديد الحكومة لنصيب الفرد والمؤسسة التربوية من الإنفاق على التعليم إلا ان الإنفاق على هذا المؤشر ثم أعقبه تدهوره بعد الحروب التي خاضتها البلاد في الثمانينيات والتسعينيات ومرافقه من صعوبات اقتصادية واجهتها لتنتهي بنزاعات غير محددة نهايتها، ساهمت بتقليل الإنفاق الحكومي على التعليم.

٢ - مؤشر مؤهلات المعلمين

يمثل هذا المؤشر جانباً نوعياً للهيكل التعليمي للبلد ، إذ يعكس الموارد البشرية المسخرة للنظام التعليمي، فالمعلمون هم أهم مورد في البيئة التعليمية بالإضافة إلى المناهج والموارد التعليمية التي يتسم بها الحق في التعليم^(٢٣). تتفاوت المعايير لهذا المؤشر بين البلدان، فقد يعتبر بلد ما المعلم بأنه "مؤهل ومدرّب" إذا حقق الحد الأدنى من التعليم الأساسي وأكمل يوم واحد من التدريب، فيما تعتبر بلدان أخرى المعلم "مؤهل ومدرّب" إذا استكمل درجة دراسية لمدة ثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية^(٢٤). إذ يمثل تأهيل المعلم أحد المدخلات الإستراتيجية الضامنة لجودة التعليم في سياق العملية التعليمية فعدم توفر التلاميذ على معلمين مؤهلين ومدرّبين تدريباً جيداً لا يفضي إلى نتائج مثل الحصول على التعلم الجيد أو التطوير لذا يجب توافر صفات تؤهله للقيام بدوره التربوي الفاعل، وتشتمل هذه الصفات على الإعداد العلمي والتحكم في مهارات التعلم والتعليم والاتجاهات الإيجابية نحو مهنة التعليم المرتبطة بنوعية التعليم الجيدة^(٢٥). ويعتبر تمكن المعلمين من مواد المنهج الدراسي ومستوى مهاراتهم الشفوية وتوقعاتهم بتعليق آمال كبيرة على إنجاز التلاميذ وخضوعه لتقييمات متعددة مثل رفع معايير التدريب والتركيز على تعليم المهارات الأساسية هي عوامل تسهم في تحقيق جودة التعليم^(٢٦).

يمكننا القول ان هذا المؤشر يساعد في تقييم جودة التعليم من حيث قدرات المعلمين على التفاعل مع التلاميذ بشكل يحفزهم نحو التفكير النقدي الإبداعي ومؤهلاتهم العلمية والتدريبية التي تسهم في

إنجاح العملية التربوية، إلا إن التأهيل والتدريب المهني للمعلمين غالباً ما تكون قليلة أو قد يتم الدورات في وقت قياسي ضمن الدوام الرسمي بشكل يحول دون الانتفاع من تطبيقها مع التلاميذ، ومن جانب آخر، في السابق كان المعلمون يضطرون إلى الدروس الإضافية لاستيفاء الأجور من التلاميذ أو يلجئون إلى أعمال أخرى بعد الدوام المدرسي لمواجهة متطلبات الحياة مما يستنفد طاقتهم وقدراتهم، لكن تحسن سلم رواتب المعلمين لم يحقق توازن بين قدرة المعلمين على بذل الجهود داخل المدرسة وتدني مستوى التحصيل المعرفي للتلاميذ.

٣ - مؤشر نسب التلاميذ إلى المعلمين

يستخدم هذا المؤشر في قياس مستوى مدخلات الموارد البشرية حيث تقارن هذه النسبة عادة بالمعايير السائدة على المستوى الوطني في ما يخص عدد التلاميذ لكل معلم بكل مستوى تعليمي (ابتدائي وثانوي) أو أي نوع من أنواع التعليم (رسمي أو غير رسمي)، أي : أن النسبة المرتفعة تشير إلى أن على كل معلم أن يعلم عدداً كبيراً من التلاميذ، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مقدار الاهتمام الذي يحظى به التلاميذ من طرف المعلم^(٢٧). فيمكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التلاميذ إلى المعلمين أو قد تعددت فترات الدوام كلما قل الاتصال بين المعلمين وتلامذتهم، فيكون لهذا الأمر عواقب ابعده من تدني جودة التعليم المقدمة لهم إذ قد يسهم في خطر إعادة الصف أو التسرب^(٢٨). ويفترض عموماً أن انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين يعني صغر حجم الفصول مما يمكن المعلم من زيادة اهتمامه بالتلاميذ ومن ثم الإسهام في تحسين الأداء الدراسي للتلاميذ^(٢٩).

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن نسب التلاميذ إلى المعلمين تتفاوت بين مراكز المدن والأقضية والنواحي حيث أن مراكز المدن وبشكل عام وبسبب ازدياد عدد التلاميذ وقلة المباني حيث تكون البناية الواحدة مشغولة على مدى ساعات النهار لأكثر من إدارة مدرسية مما يجعل الصف الدراسي مكتظ، أما في القرى والنواحي فنجد مشكلة أخرى هي انخفاض نسب المعلمين بالنسبة إلى التلاميذ مما يقلل اهتمام ومتابعة المعلم لجميع التلاميذ بالصورة الكافية ليحظوا بفرص متساوية في التعليم أو عدم قدرته على ضبط الصف مما يؤثر على تدني المستوى العلمي لتعليم التلاميذ.

٤ - مؤشرات نتائج الاختبارات.

يتم قياس جودة التعليم اعتماداً على مستوى أداء الطلاب في التقييمات الدولية^(*) عادة ما يعتبر تحسن نوعية التعليم معادلاً لارتفاع مستويات الأداء للتلاميذ وكفاءاتهم في حقول مختلفة (اللغة، الرياضيات والعلوم) استناداً إلى متوسط النتائج التي يحققها كل بلد في الاختبارات القياسية. تشكل الاختبارات والامتحانات ضرورة من كل نظام تعليم، لكنها تقيس أحياناً التقنيات المطلوبة لاجتيازها بنجاح، بدلاً من قياس مستوى المهارات الأساسية، ألا وهي أدوات تطوير التعلم على غرار القراءة والكتابة والحساب والعمليات المعرفية. ويعد استخدام المؤشرات المرتكزة على المنهجيات والمعايير المقبولة على نطاق واسع، دليلاً على جودة التعليم^(٣٠).

هناك عدة مؤشرات لقياس جودة التعليم لكن من المؤشرات الدولية المعروفة هي:

- مؤشر TIMSS: يبين هذا الاختبار مدى توفر المعرفة والمهارات العملية في الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الرابع والثامن، والتابع للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التربوي^(٣١).
 - مؤشر PISA: من أجل قياس مدى استعداد الطلبة في عمر ١٥ سنة لمواجهة تحديات الحياة الواقعية في المستقبل. ويمثل هذا السن مرحلة مفصلية من مسيرة الطالب فهو العمر الذي تنتهي عنده مرحلة التعليم الإلزامي في معظم الدول ويشكل نقطة القياس المثالية لتحديد مخرجات النظام التعليمي ومدى فعاليته، وهو تابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٣٢).
- أما بالنسبة للمؤشرات الوطنية للعام (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، فقد أشارت إلى ارتفاع معدلات الرسوب لدى الطلبة الذين يتقدمون للامتحانات النهائية، إذ بلغت نسبة النجاح في امتحانات الثانوية العامة أقل من ٣٨% وبشكل أكثر خطورة بلغ معدل الرسوب حوالي ٧٠% في المواد الأدبية^(٣٣).
- يتضح مما تقدم ان الانظمة التعليمية على مستوى دول العالم تختلف من حيث اعتمادها للاختبارات وعلى تعدد مراحلها التعليمية وغالباً ما تتناول العلوم الطبيعية والرياضيات واللغة والمواد الإنسانية والاجتماعية حيث تزداد الدروس تعقيداً وصعوبة بالنسبة للمتعلمين من هذه المواد مقارنة مع العلوم الإنسانية والاجتماعية حيث تتطلب الدراسة ووفق لنظام التعليم القائم على الحفظ والتلقين بما هو موجود بين غلافي الكتاب المدرسي وهذا ما يكبل المعلم من التفكير الخلاق مع التلاميذ من خلال الاختبار العملي أو التطبيقي للعلوم، أما الاختبارات الوطنية للمرحلة الثانوية فتعتبر الوسيلة الوحيدة لقياس نوعية التعليم وقد تباينت نسب النجاح بشكل طفيف خلال السنوات اللاحقة لكنها ما زالت تؤثر على تراجع جودة التعليم.

٥ مؤشر نسب المدة التي يقضيها التلاميذ في المدارس.

هي النسبة المئوية لجيل من التلاميذ أو الطلاب المقيدون في الصف الأول من مرحلة أو دورة تعليمية ما وفي سنة دراسية معينة الذين من المتوقع وصولهم الى صف محدد بغض النظر عن إعادة الصفوف^(٣٤)، حيث تحسب نسب البقاء في الدراسة على أساس منهجية إعادة بناء الجيل والتي تستعين ببيانات القيد^(*) والمعيدون على سنتين متتاليتين وينبغي تفسيرها على إنها النسب المئوية للأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي ويصلون إلى صف معين^(٣٥).

أن جودة التعليم تزيد من المدة المتوقع أن يقضيها التلميذ في المدرسة وأن كانت الفرص تتفاوت من منطقة لأخرى حيث ينتظر أن يقضي التلاميذ في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في المتوسط العالمي للبقاء الدراسي بما يقارب (٩) سنوات دراسية^(٣٦).

يمكن القول ان الدول لكي تتمكن من بناء رأس مال بشري جيد النوعية فإننا نحتاج إلى إطالة مدة التعليم الإلزامي إلى عشر سنوات على الأقل وتوسيع نطاق التعليم ما بعد الأساسي لكي نضمن فرص الالتحاق للجميع من غير تفاوت بين الجنسين وهو تحدي تواجهه أغلب البلدان في العالم النامي حيث

تعد مرحلة الطفولة من أكثر المراحل أهمية من حيث قدرة الطفل الذهنية لكونه أكثر قدرة على الفهم والاستيعاب لمختلف المعارف والعلوم.

المبحث الرابع

النزاعات المسلحة بوصفها عائقاً أمام جودة التعليم
مما لا شك فيه أن للنزاعات المسلحة تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتنموية على الصعيد الاجتماعي أو التكوين البنائي للمجتمعات التي تعصف بها تلك الأزمات، حيث سنتناول في هذا المبحث العوائق التي تحول دون تحقيق الجودة و الناتجة عن النزاعات المسلحة وهي:

١. انعدام الأمن

شهد النظام التعليمي حالة انهيار مستمر متأثراً بالحروب والعقوبات إذ لم تنجح المساعدات الدولية التي تضخ منذ ٢٠٠٤ في التعليم للتصدي لهذا الانهيار إذ تظهر المؤشرات انخفاضاً سريعاً في نوعية التعليم منذ عام (٢٠٠٣)^(٣٧). فتفاقم النزاعات أدى إلى تباطؤ مؤشر جودة التعليم، فعند مقارنتها مع البلدان العربية نجد أن متوسط ما حققته تلك البلدان لمؤشر التعليم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) بلغ (١٩٦،٠) وهذه الزيادة تفوق ما حققه العراق والتي لم تتعد حدود (١٥٤،٠) فقد تراجعت قيمة المؤشر في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) بنسبة ١٣% مقارنة بالفترة سنة (١٩٩٠-٢٠١٠) حيث بلغت ١٨%^(٣٨). قدرت اليونسكو عام ٢٠٠٨ أن مليوني طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يذهبون إلى المدرسة بسبب الوضع الأمني، التهديدات ضد المدارس تأتي من جماعات مسلحة تطالب بتغيير المناهج الدراسية أو في محاولة لحرمان بعض الطلاب من ألقاب محددة، بالإضافة إلى هناك الأطفال في المناطق المتنازع على حدودها الإدارية مثل كركوك ونيوى وديالى لا يتلقون التعليم بلغتهم الأم^(٣٩).

ترك الفوضى التي خلفها النزاع تراجع في جودة التعليم ففي عام ٢٠٠٧ تعطلت الامتحانات الثانوية لأكثر من (١٥٠،٠٠٠) طالب بسبب دخول مسلحين للقاعات الامتحانية لبعض المدارس في بغداد وقيامهم بقتل مجموعة من الطلاب والمعلمين، فضلاً عن هذه الفوضى هناك الفساد الإداري الذي ضخم نتائج نجاح الامتحانات بمقدار (٨٥%) وبذلك فاق (٢٥،٠٠٠) طالب تأهل إلى الجامعات استيعاب المقاعد المتوفرة لتلك السنة، ونتيجة لذلك رفضت سوريا والأردن حيث يتواجد فيها الطلاب العراقيين آنذاك الاعتراف بنتائج الامتحانات وهذا يدل على تراجع جودة التعليم^(٤٠). كما أن انعدام الامن والنزاع المسلح لا يؤديان فقط إلى فقدان فرصة الأطفال بالحصول على التعليم الجيد، لكن يؤدي إلى الاستغلال الاقتصادي ومشاركتهم في النزاع المسلح كتجنيدهم حيث يضعهم في مخاطر جسدية ونفسية حقيقية تمنعهم من الاستمرار في التعليم أو تؤدي إلى تركه بصورة كلية^(٤١). فمن الاتجاهات المقلقة في الهجمات على التعليم هي تبني الجماعات المسلحة خطف وتلقين تلاميذ المدارس في العراق ليصبحوا انتحاريين فلا يمكن تحديد نسبة عدد الأطفال الجنود الذين يتم تجنيدهم طوعاً أو يتم خطفهم

من مدارسهم عند طريقهم من المدرسة أو إليها^(٤٢). أن الهجمات على المعلمين والطلاب والمدارس خلال النزاعات المسلحة تعرقل التعليم لا من خلال تعليم المهارات الأساسية للحياة فحسب، بل من خلال تعزيز الاحترام والتسامح، وهي مفاهيم مهمة لإعادة بناء المجتمع، ويرى السكان المتضررون من النزاع أن التعليم ضروري لرفاههم على المدى القصير والطويل، لأنه يساعد في التخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع بخلق شعور بطبيعة الأمور والاستقرار وبالتالي تمكنهم من التغلب على الأزمة^(٤٣). يمكن تفسير عدم تحقيق الجودة في التعليم وفق معطيات انعدام الأمن بأنها علاقة سبب ونتيجة ففي توافر الأمن وفاعلية الضبط الاجتماعي تكون النتيجة وهي استمرار المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها في التعليم مع السعي لتحقيق مؤشرات الجودة ولكن بانعدام الأمن نتيجة للنزاعات المسلحة ستخفض احتمالات تحقيق الجودة وهنا تعيد المؤسسة التربوية صياغة أهدافها في السعي لضمان استمرارية تلقي التلاميذ أو الطلاب للتعليم على الرغم من صعوبة الظروف وبذل الجهود لتوفير البيئة التعليمية الآمنة لالتحاق التلاميذ بالتعليم.

٢. الفقر

على الرغم من أن التعليم مجاني في العراق إلا أن الالتحاق بالمدارس لا يخلو من التكاليف المباشرة وغير المباشرة فبعض العائلات ليس لديهم المال الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية لتعليم الأطفال فالغالبية العظمى من الأطفال الذين لا يكملون تعليمهم هم من الطبقات الأكثر فقراً الموجودين في المناطق الريفية في وسط وجنوب العراق^(٤٤). وحتى بعض المناطق الحضرية في المدن ومنها بغداد. حيث قدر مسح الأحوال المعيشية لسنة (٢٠٠٤) أن تقدم الأطفال في سلم التعليم يتناسب مع ارتفاع الكلفة التعليمية من الإنفاق الأسري حيث يكلف المدارس الابتدائية (٦٠,٠٠٠) دينار و(١٠٠,٠٠٠) دينار في المدارس المتوسطة و (١٥٠,٠٠٠) دينار في المدارس الإعدادية وتشمل هذه المبالغ الرسوم والمصاريف الإلزامية كالزني المدرسي والوجبات الغذائية والدروس الخصوصية وتكاليف أخرى^(٤٥). أن نظرة الأسر إلى التعليم تتدنى حينما تكون الأسرة فقيرة فضلاً عن الفساد الإداري والمالي في قطاع التعليم وانعكاس هذه العوامل على نوعية التعليم وجودته يضعف اهتمام الأسر بتعليم ابنائها ودفعهم إلى سوق العمل مبكراً^(٤٦). تؤدي حالة الفقر العامة التي تعقب النزاع إلى تفاقم ظاهرة الزواج المبكر وهي من الممارسات المتبعة في بعض المجتمعات، وإذا كان نصيب الفتيات من المعاناة أن يجبرن على الزواج، فيضطر الفتيان إلى إعالة أسرهم في سن كان ينبغي لهم فيها أن يكونوا في المدرسة^(٤٧). وقد يعزى أيضاً عدم الرغبة في الذهاب إلى المدرسة أو اكمال التعليم والتي قد تعني ضمناً نوعية سيئة من التعليم ان هناك تصور لقيمة وعوائد قليلة من التعليم، وكنتيجة لذلك سيكون هؤلاء الأطفال غير قادرين على الخروج من دائرة الفقر^(٤٨). فقد توصلت العديد من الدراسات الدولية إلى أن التعليم الجيد والتدريب على المهارات المختلفة يسهمان بشكل كبير في إنتاج فرص أكبر للفرد لكسب الأجر، التي تؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج المحلي أي أن هناك علاقة إيجابية ما بين معدلات

الالتحاق بالتعليم وسنوات الدراسة وحجم الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية^(٤٩). إن النزاعات في العراق كان لها تأثيرات بعيدة المدى وكبيرة، إلا إن التوزيع المكاني للعنف وإنعدام الأمن تشير إلى أن جنوب العراق لم يتأثر نسبياً على الأقل، فقد يكون السبب المباشر لمستويات الفقر في الجنوب هي العوامل البنوية أكثر من أسباب العنف إذ كان هو السبب الرئيس في محدودية الرفاهية خلال السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢) في بغداد ونيوى^(٥٠).

يمكن أن نفسر الفقر وفق ما تقدم بأنه لا يعود إلى انعدام الطموح لدى الأفراد لتغيير الواقع الاجتماعي وللخروج من دائرة الفقر بقدر ما تعود إلى عوامل متعلقة بالافتقار إلى السياسات الإصلاحية التي تجعل من توزيع الدخل والموارد أكثر إنصافاً في المجتمع كتفاوت تفسير الفقر بشكل مناطقي حيث تنخفض في الجنوب فرص العمل وترتفع معدلات البطالة وتزداد أعداد الفئات الهشة التي يرتبط استمرارها على قوتها العضلية في العمل وإعانات شبكة الرعاية الاجتماعية لتعاني أنواعاً من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وعلى العكس حيث تعد بغداد ونيوى مراكز جذب اقتصادي لتوافر فرص العمل والخدمات إذ تحتل النسب الأعلى من حيث الكثافة السكانية.

٣. تحقيق المساواة بين الجنسين^(*) في التعليم

على الرغم من تقدير الأسر بأهمية التعليم إلا إنهم لا يرغبوا بتعريض بناتهم إلى الخطر خاصة عند حالات النزاع الذي يشهده العراق حيث تكون المدارس مستهدفة، مما يجعل الفتيات مترددات للاستمرار بالتعليم، كما أن نظرة العائلات غير المتفائلة حول مستقبل التعليم تدفعهم لعدم رؤية فائدة الاستثمار المستقبلية في التعليم حيث يعتقدوا بعدم حصولهن على فرص عمل متكافئة في سوق العمل^(٥١). وجدت اليونيسف أن النزاع المسلح يوسع عدم المساواة في التعليم بين الأفراد والجماعات وكخاصة عند جانبي الثراء الاقتصادي وفوارق النوع الاجتماعي^(*)، بالإضافة إلى أن التأثيرات السلبية للنزاع على عدم المساواة في التعليم تزداد بمرور الزمن فكلما طالت مدة النزاع صعب العودة إلى مستوى عدم المساواة لفترة ما قبل النزاع، وكلما كانت هناك انتكاسات خلال مدة النزاع كلما زادت الفجوة اللامساواة^(*) في فترة ما قبل النزاع وبعدها^(٥٢).

أورد العراق تقارير عن حوادث العنف الجنسي الموجه تجاه طالبات المدارس الناتج عن اختطاف، بشكل هجمات على المدارس في أثناء الطريق إليها أو العودة منها^(٥٣)، ولكون المؤسسات التعليمية هدفاً لهجمات المسلحين فقد أظهرت المؤشرات مؤخراً تراجعاً في إعداد الفتيات المستمترات بالتعليم وكانت أسباب ذلك يرجع أساساً إلى رغبات الوالدين (عادة ما يكون الأب)، لعدم وجود مدرسة قريبة بما فيه الكفاية بالنسبة لهن ، لذا فهن غير قادرات على الحضور إلى المدرسة ومتابعة التعليم بصورة آمنة^(٥٤). ومن جهة أخرى فإن أغلب المناطق الريفية في المحافظات الجنوبية حيث الفقر والمواقف التقليدية تجاه التعليم ما زالت مؤثرة إذ بلغت نسبة التحاق الإناث بالمدارس أقل من النصف مما يعزز رؤية الأسر لممارسة أدوار الفتيات في الخدمة المنزلية أو الحث على تزويج الفتاة بعمر مبكر ما يمثل

لها تحديات مستقبلاً بكونها أقل تعليماً ومهارة من الذكور^(٥٥). إذ كانت الفوارق الجنسية هي الأكثر انتشاراً في مستويات التعليم الثانوي حيث كانت معدلات الالتحاق الفتيات بالمدارس أقل بكثير من معدلات البنين حيث وصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI) ومؤشر إجمالي معدل الملحقين بالمدارس (GER) (أقل من ٠,٧ أو حتى ٠,٥) ما يزال العراق يواجه تحديات متعددة مثل مشاركة التعليم، الفوارق واللامساواة بين الجنسين، وتراجع جودة التعليم^(٥٦). فقد ارتفعت نسبة التحاق البنات على البنين في مرحلة الابتدائية بمقدار (٢,١%) لسنة ٢٠١٢ عن سنة ٢٠١١ وبالنسبة للتحاق البنات إلى البنين في المرحلة الثانوية فقد ارتفعت النسبة بمقدار (١٣,٣%) لسنة ٢٠١١ مقارنة بسنة ٢٠٠٦ أي أن لكل (١٠٠) من الذكور هناك (٩٤) في الإناث ملحقين في مرحلة التعليم الابتدائي لسنة ٢٠١١ وارتفاعها بمقدار نقطتين في سنة ٢٠١٢^(٥٧). إلا أن هذه الزيادة في نسبة الفتيات المسجلات بالمدارس الابتدائية منذ عام ٢٠٠٥ غير حقيقية فالتحليل الدقيق للإحصاءات وجد انخفاض في أعداد الذكور الملحقين وهذا يصف نسبة الفتيات وليس زيادة فعلية لأعدادهم، ووجد أن تسرب الفتيات بين الصف (١-٢) كان مرتفع أي أن ١ من ٤ فتيات لا تستمر بالتعليم رغم التحاقهن بالمدرسة وعند الصف (٥ - ٦) حيث كانت النسبة ٢٨%^(٥٨). يمكن القول أن النزاعات المسلحة تؤثر على النسق التربوي والبناء الاجتماعي العام للمجتمع من خلال التفاوت الواضح بين الجنسين بتراجع نسبة التحاق الفتيات في التعليم مقارنة بالبنين حيث تواجه المؤسسة التربوية صعوبة في السيطرة على عمليات التغيير في المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه تعلم الفتيات التي تعكس غياب وسائل الضبط الاجتماعي، إذ تعبر عن حالة التراجع الثقافي وسيادة العرف الاجتماعي الناتجة عن عملية التطبيع الاجتماعي للأدوار التقليدية للإناث التي تعترف بدورها الأسري فقط، ومتمحورة حول مهمة الذكور الأساسية في التحصيل الدراسي لأجل الكسب والإنفاق على الأسرة، لكن الوضع مع الإناث يختلف كون الفتيات يمثلن شرف العائلة ومن الضروري المحافظة عليه لذا يعد التعليم في ظل ظروف النزاع بالنسبة للفتيات أمر لا بد من الابتعاد عنه لضمان حمايتهن وهذا ما ينطبق على المناطق التي تشتد فيها النزاعات.

٤. الإنفاق الحكومي

إن النزاعات الطويلة المدى تؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي وتقلص الإيرادات الحكومية ويعتبر تحويل الإنفاق بعيداً عن مجال التعليم نحو الإنفاق العسكري من أسوأ الممارسات التي تؤدي إلى حرمان تعليمي فانخفاض الإيرادات لا يعني أن الحكومة ستحد من إنفاقها على التعليم قياساً بما كان ينفق قبل نشوب النزاع، بل إن النزاعات تنقل مسؤولية التعليم من الحكومات إلى الأسر^(٥٩)، فقد ظل الاستثمار العام في التعليم منخفضاً لعقود عدة فقد هبط معدل الإنفاق للطالب الواحد من (٦٢٣) دولار عام ١٩٨٩ إلى (٣٥) دولار فقط عام ٢٠٠٣^(٦٠).

ارتفع تخصيص العراق عام ٢٠١٣ من الميزانية العامة لقطاع التعليم إلى ٩,٢%، مع ذلك بقي فقيراً لأهمية هذا القطاع لتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق، فالإنفاق على الأجور يعرقل إعادة وبناء البنى التحتية فبلغ عدد بنايات المدرسية (١٠,٦٥٨) في سنة (٢٠١١-٢٠١٢) منها (٤٩٧) مدرسة من الطين و (١,٩٠٤) من المدارس المكتظة و (٦,٢٧١) تحتاج إلى ترميم^(٦١). يبلغ الإنفاق على الرواتب والأجور من الموازنة التعليمية الجارية ٩٢% وهي أضعاف حجم الموازنة (١٦) مرة عام ٢٠٠٨ وهذا يعني في مضمونه العلمي الاقتصادي أضعاف قدرة العرض المدرسي على تحسين كفاءته الاستثمارية في الاستجابة لضغوط الطلب المدرسي^(٦٢). لا تترك هذه النسب العالية سوى القليل من الموارد لتغطية المجالات الأخرى مثل تلبية هدفى النوعية والكفاءة وقد أوصى البنك الدولي في مبادرة المسار السريع عام ٢٠٠٤ بتخفيض ثلث الإنفاق الحكومي العادي على التعليم الابتدائي للنفقات التي ليس لها علاقة بالرواتب وكانت نسبة المبالغ المخصصة للكتب المدرسية ومواد التعليم الأخرى من الميزانية العادية تبلغ ٢% فقط في عام ٢٠١٢ في البلدان متوسطة الدخل^{(٦٣)*}. كما أن توزيع الصلاحيات في نظام التعليم في العراق لا يقدم مساحة كافية للسلطات المحلية لإنتاج خدمات موجهة لتلبية احتياجات فئات محددة من السكان حسب (الجنس، الدخل، مكان الإقامة، الأصل العرقي)، وهناك أيضاً التوزيع غير العادل للموارد بين المحافظات التي يعامل بها ووفقاً للتقرير الوطني عن حالة التنمية البشرية في العراق (٢٠٠٨) فإن هذا الترتيب لا يقدم الكثير من الأمل لتنفيذ الاختلافات الطموحة اللازمة لتحسين نوعية التعليم العام^(٦٤). يتضح مما تقدم أن العجز الذي تعانيه الميزانية الحكومية لتغطية تكاليف المؤسسة التربوية فتح الأبواب أمام الأفراد الميسورين استجابة لضغوط الطلب المدرسي لإنشاء مدارس خاصة تتوفر فيها شروط الكفاءة والجودة توازي المدارس الحكومية التي تنخفض فيها النوعية والكفاءة، ذات الأغلبية من أفراد المجتمع والذين لا ينجون من أجور دراسية تدفع بشكل متفاوت على مدار السنة كأسلوب تعتمد المؤسسة التربوية في استرداد التكاليف التي تنفقها على العملية التربوية وهي في هذه السياسية تسير نحو إلغاء مجانية التعليم، مما يجعل من المؤسسة التربوية تبتعد عن تحقيق أهدافها في الاستثمار بالتعليم وتحقيق الانتفاع المتبادل بينها وبين أفرادها وتجعل من العسير الخروج من الفقر كونهم مخرجات غير مواكبة لمتطلبات سوق العمل.

٥. النزوح

إشتد النزاع المسلح عام ٢٠١٤ بعد سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من العراق حيث ازدادت آثار العنف وتسببت في نزوح أكثر من خمسة ملايين مدني، ما أدى إلى انتهاكات جسيمة وممنهجة ضد المدنيين وحقوقهم الأساسية، وبذلك واجه العراق أزمة إنسانية كبرى^(٦٥). أن حجم العنف عطل الخدمات الأساسية بما فيها التعليم حيث تدهور بشكل حاد في المناطق المتضررة بالنزاع فهناك ما يقرب من ٣ ملايين طفل ومراهق من النازحين^(*) فقدوا حقهم في الوصول إلى التعليم، أكثر من مليون طفل في سن الدراسة، ٧٠% منهم قد أضعوا سنة دراسية كاملة حيث يعيشون في المجتمعات

المضيقة، فقط ٣٠% منهم تمكنوا من حضور صفوفهم الدراسية^(٦٦). أن تدفق هؤلاء الأطفال يشكل ضغطاً على البنية التحتية التي تكون محدودة في المجتمعات المضيقة بالإضافة إلى تضررهم على المستوى النفسي لذا فإنهم بحاجة إلى مساعدة نفسية واجتماعية، فعدم الحصول على تعليم يزيد من خطر تفاقم الفوارق الاجتماعية مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والفوارق بين الجنسين^(٦٧). وأن هذا الضغط يكون باستيعاب أنظمة التعليم فوق طاقتها، عدم كافية الموارد، إذ يتراوح استيعاب حجم الصفوف في مخيمات دهوك ما بين (٣٥-٦٠) طفلاً، والمدارس غالباً تعمل بأثنين أو ثلاث نوبات دوام لتواكب الزيادة في أعداد الطلاب وهذا يقلل بشكل كبير الوقت المخصص للتعليم الذي يؤثر طردياً على جودة التعليم^(٦٨)، وبذلك تزداد نسبة الطلاب إلى أعداد المعلمين، بالإضافة إلى قلة المعلمين الحاصلين على التدريب بالعناية النفسية الاجتماعية^(٦٩). أن عدم اتباع المنهج المستخدم في بقية مناطق العراق والحواجر اللغوية وبعدها المدارس، وانعدام الأمن، بالإضافة إلى تكاليف التعليم مثل تكاليف المواصلات واللوازم المدرسية من العوائق التي يعاني منها الأطفال وتجعلهم يترددون بالالتحاق بالمدارس المضيقة^(٧٠). تتباين نسب التعليم بشكل ملحوظ عبر المحافظات اعتماداً على موقع النازحين والأوضاع الأمنية السائدة، مثلاً التحاق الأطفال النازحين في مخيمات بغداد بلغ ١٢%، في حين أربيل والسليمانية معدلات الالتحاق لديهم أكثر من ٧٠% في المدارس الرسمية^(٧١). كما أن هناك العديد من النازحين ليس لديهم وثائق رسمية بسبب تركهم لممتلكاتهم الشخصية ومنازلهم هرباً من النزاع المسلح مما يجعل تسجيلهم في المدارس المضيقة صعباً مما يؤثر على استمرارهم الدراسي أو إمكانية فقدانهم فرصة إكمال تعليمهم^(٧٢). قد يكون الأطفال النازحين عرضة لمخاطر متعلقة بالحماية وهم في طريقهم إلى المدرسة أو أثناء وجودهم فيها، نتيجة للهجمات العسكرية المباشرة أو العشوائية أو ممارسات التجنيد القسري أو وجود ألغام، أو قد تكون داخل المدرسة كالعنف أو الاستغلال الجنسي وعدم وجود كوادر مؤهلة وعدم كفاية المراقبة والإشراف كلها عوامل قد تنفي الأطفال عن حضور للمدرسة^(٧٣). يمكن القول ان في ظل انعدام الخدمات المؤسساتية وفرار النازحين إلى مجتمعات آمنة لحماية أنفسهم في المجتمعات المضيقة لحين العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية والذي نجم عنه انهيار للبنية المؤسساتية القائمة على تحقيق المنافع لأفرادها وبالتحديد لفئة الأطفال الملحقين بالتعليم حيث قامت الحكومة بتوفير مجتمعات أو مدارس لمواصلة التعليم في المجتمعات المضيقة ولو بشكل مؤقت، إلا أن هناك فئات من التلاميذ النازحين كانوا بعيدين عن الدعم الحكومي قد أضاعوا سنة أو انقطعوا عن الاستمرار في الدراسة التي دعت من الحكومة الاستعانة بوكالات ومؤسسات دولية للإيفاء بمتطلبات النازحين.

٦. تدهور البنى التحتية

شهد العراق أثناء النزاع المسلح ما بين (٢٠٠٣-٢٠٠٤) دمار أو ضرر أكثر من ٨٥% من الأبنية المدرسية وبحسب مسح أجري للمدارس عام ٢٠٠٤ وجد أن ٧٠٠ مدرسة ابتدائية قد تم تدميرها أو تعرضت لأضرار جراء القصف و ٢٠٠ مدرسة احترقت منذ عام ٢٠٠٣ وقد قدر البنك

الدولي تكلفة إعادة لبناء المدارس أو إعادة تأهيلها بحوالي \$٣٠٠,٠٠٠ دولار لكل مدرسة^(٧٤). كما أن هناك الهجمات التي تستهدف البنى التحتية التعليمية اذا تركزت على مجموعة من الدوافع مثلاً النظر إلى المدارس على إنها رمز لسلطة الحكومة، أو تكون جزء من استراتيجية أوسع نطاقاً تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المناطق وتفكيك أو اصر المجتمعات المحلية^(٧٥). في عام ٢٠١٤ وقعت (٤٢) هجمة على المدارس والمعلمين في أنحاء العراق حيث شهدت الفترة التي سبقت قيام الانتخابات تزايد الهجمات على المدارس التي كانت مستخدمة كمراكز للاقتراع^(٧٦). لم يتمكن آلاف الأطفال بداية العام الدراسي ٢٠١٤ من العودة إلى مدارسهم بسبب وجود الأسر النازحة فيها، أو احتلالها من قبل الجماعات المسلحة حيث بلغت عدد المدارس المحتلة ١٣٥ مدرسة في حين ٧٩٧ مدرسة تستخدم لإيواء النازحين، وإذ تمكنوا من إيجاد أماكن بديلة فتلك المدارس ستحتاج إلى إصلاح ومسح من الذخائر غير المنفجرة وإعادة تأهيلها قبل عودة الأطفال إليها، كما استخدمت أيضاً من قبل القوات الحكومية كقواعد عسكرية ومراكز مؤقتة^(٧٧). أما في المناطق المحررة حديثاً حيث تم تدميرها أو التخلي عنها ما يستوجب إعادة وتنمية البنى التحتية الأساسية للمدارس من الكهرباء والمياه وهذا يتطلب وقتاً واستثماراً مادياً^(٧٨).

يتضح مما تقدم ان النسق التربوي يمارس نشاطه ضمن مؤسسات هي المدارس وهي مؤسسة حيوية مرتبطة بحياة المجتمع وما تقوم به هذه المؤسسة تتفرد به وتتميز عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية وهو ضروري في حياة الفرد والمجتمع، وبالنظر إلى ظروف المجتمع العراقي الذي يتسم باستمرار حالات النزاع لفترات ثم تنقطع لتعود مرة أخرى لتكون أكثر عرضة للاستهداف من قبل أطراف النزاع المعادية لسلطة الدولة.

المبحث الخامس

المدخلات المؤاتية لتمكين جودة التعليم

تعتبر المدخلات من العوامل الأساسية الداعمة لجودة التعليم والمرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً من خلال نوعية المدخلات وكيفية توظيفها للموارد (البشرية / المادية) فضلاً عن إدارة هذه الموارد وتقييمها، وسنتطرق إلى بعض هذه المدخلات ومنها:

١. الموارد البشرية

أ. المعلمون

يصنف النظام التعليمي بأنه يمتلك ما يكفي من أعداد المعلمين ذوي الجودة العالية إذا تمكن الأطفال من القدرة على القراءة والكتابة في السنوات الأولى من حياتهم الدراسية، وقدرة الشباب على تطوير مهارات حل المشاكل، وتحقيق ذاتهم بالعلم، اي بحصولهم على المهارات التحليلية الاجتماعية والعاطفية^(٧٩). يمكن التدريب الجيد المعلمين من أن يصبحوا مبدعين في مجال التعليم، وليس مجرد موظفي خدمة مدنية يقدمون المناهج فهناك جانبان مهمان للتدريب: مستوى التدريب ونوعية التدريب،

وبتفاوت هذان الجانبان بين البلدان وداخلها. فمستوى التدريب يمكن المعلمين من الحصول على دورات نوعية وجيدة للتطوير المهني والتدريب المستمر أثناء الخدمة، لضمان جودة التعليم والحفاظ على التزام المعلمين، تتوفر هذه الدورات ولكنها ذات جودة رديئة، أو يتم عقدها مرة واحدة عند الاحتياجات الفورية، أو تعقد بصورة روتينية دون ملائمتها لاحتياجات المعلمين ودون مشاركة المعلمين في تصميمها^(٨٠).

أما نوعية تدريب المعلمين، فتتعلق بمدة التدريب إذ يجب أن تكون طويلة بما يكفي لتمكين المتدربين من الحصول على الكفايات الأساسية والمهارات المتعلقة بالمحتوى ويحدث أساليب التدريس^(٨١)، وهذه المهارات هي التي تميز المعلمين ذوي الجودة العالية وتسهم في تحسين نتائج التعلم، وتشمل التدريب في مجال حقوق الطفل، وقضايا الجندر واحترام وإدارة التنوع (اللغوي، العرقي، العمري) في الفصول الدراسية، ففهم المعلم لهذه القضايا أمر حاسم لضمان المعاملة المنصفة لجميع الأطفال، وتعزيز الأهداف الاجتماعية، فدور المعلمين يتجاوز موضوع نقل المعرفة للأفراد فقط^(٨٢). ويؤثر مستوى حماس المعلمين ورضاهم على الصعيد الوظيفي في نوعية التعليم، إذ تعد ظروف العمل للمعلمين أمراً أساسياً لزيادة حماسهم تجاه عملهم، وتوفير فرص النمو المهني وسلامة أمنهم، وظروف التوظيف والتوزيع العادل، وتميل درجة الحماس للانخفاض للمعلمين الذين يدرسون صفوفاً كبيرة الحجم وفي المدارس القليلة الموارد أو يرتادها تلاميذ أقل حظاً، فغالبا ما يتم توزيع المعلمين الأقل تدريباً في المناطق الأقل حظاً أو في المناطق الريفية ويعزى ذلك إلى عوامل منها تبعثر السكان و/ أو تدني الطلب على التعليم^(٨٣).

ب. مدراء المدارس

يتخذ مدراء المدارس دوراً في نجاح سياسات المعلمين، حيث يتم اختيارهم على أساس الجدارة والتأهيل الأكاديمي المناسب، فالمدرسة الحديثة تحتاج لمدراء أقوياء ومنفتحين وذوو رسالة تطويرية واضحة قبل كونهم إداريين بيروقراطيين، أن دعمهم للمعلمين وتسهيلهم لعملهم وتوفيرهم لبيئة مدرسية ملائمة لتعلم الطلبة، هي ضمانات لجودة التعليم^(٨٤).

٢. مدة التعليم (الوقت المخصص للتعلم)

يدخل الوقت المتاح للتعليم في زيادة جودة التعليم، ويقصد به عدد ساعات التعليم التي يتلقاها التلميذ استناداً إلى المقرر المخصص - وهو المحتوى المتعلق بالمواد الإلزامية كما هو محدد من قبل الحكومة أو نظام التعليم ويكون عادة في الكتب المدرسية ومحتوى الامتحانات - ويحسب عدد ساعات التعليم السنوية بضرب عدد الحصص الصافية خلال عام واحد بالمدة المخصصة للوحدة الواحدة^(٨٥).

يعدّ الوقت المخصص للتعلم عاملاً حاسماً في جودة التعليم غير أن بلداناً كثيرة لا تؤمن لتلاميذها الحد الأدنى الدولي لساعات التعليم المتفق عليه الذي يصل إلى ٨٥٠ ساعة في السنة حيث يؤثر إلى حد كبير على مستوى التعليم في المواد الدراسية^(٨٦). فتؤثر العديد من العوامل على حجم الوقت

المخصص فالنزاعات المسلحة والهجمات وظروف عدم الاستقرار وما ينتج عنها، تؤثر على عدد الأيام التي تفتح فيها المدارس أبوابها، حيث أن المقرر أن يخصص نحو ٢٠٠ يوم دراسي لمدة خمسة أيام في الاسبوع، لكن اللجوء إلى نظام النوبتين أو النوبات الثلاث المتعاقبة أو النوبات الجزئية يقلص إلى حد كبير الوقت المخصص للتعليم سنوياً^(٨٧). إذ يأخذ دور محوري في استفادة الطلاب من كل الحصص المقررة، والحيلولة دون ضياعها أو هدرها، ويعد استثمار الوقت المخصص لهذه العملية من أنجح الطرق في تحقيق جودة التعليم وإدارة زمن التعلم والتي تعتمد على التخطيط المنظم لأيام العام الدراسي، لتمكين الطلاب من اكتساب الكفايات التعليمية الكفيلة بتحقيق جودة مخرجات التعليم^(٨٨).

٣. المواد التعليمية (المناهج الدراسية)

إن توقع جودة نتائج التعليم مرتبط بجودة المناهج ومواد التعليم والتعلم وتوفير الكتب المدرسية ذات الجودة الكافية، إذ إن المنهج الجيد له دوراً أساسياً في صقل مهارات التعلم مدى الحياة وكذلك السلوكيات والمهارات الاجتماعية كالإدارة البناءة للتنوع وإدارة النزاعات بشكل سلمي وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والإدماج، كما يساهم المنهج في تطوير المهارات الفكرية واكتساب المعارف التي يحتاج المتعلمون إلى تطبيقها في سياق دراساتهم وحياتهم اليومية والمهنية، كما يدعم التنمية الشخصية للمتعلمين من خلال المساهمة في تعزيز احترامهم الذاتي وثقتهم بانفسهم وطموحاتهم^(٨٩). لا بد من تكثيف المناهج فيما يخص المعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق وتأمين سبل العيش في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية ويشمل ذلك تزويد الشباب بالمهارات والكفاءات الاجتماعية التي تؤهلهم للعمل والمهارات التقنية اللازمة ليكونوا مواطنين فاعلين، وتحسين الانتقال من بيئة التعليم إلى عالم العمل وإدراج مبادئ التنمية المستدامة في التعليم الابتدائي والثانوي بحيث يتمكن المتعلمون من تطوير الكفاءات اللازمة لأخذ قرارات واعية من أجل مستقبل مستدام^(٩٠). فالتطور التكنولوجي وظهور مجتمع المعرفة الذي يحتاج لمهارات معينة لا تتحقق إلا بتطوير المناهج الدراسية من خلال تبنيها لمعايير الجودة التي تراعي احتياجات سوق العمل، فالاحتكاك الثقافي بين مختلف الدول الذي نتج عن العولمة، والتطور المستمر يدفع إلى اعتماد مناهج نوعية لتحقيق جودة التعليم.

٤. الحوكمة الرشيدة

أن ممارسات الحوكمة في مجال التعليم لها تأثير حقيقي على حياة الأفراد وعلى آفاق التنمية البشرية للشعوب، فالحوكمة هي العمليات السياسية والإدارية والتنظيمية لمجموعة من المؤسسات والقواعد والمعايير التي يتم من خلالها رسم السياسات وتنفيذها وتطبيق المساءلة، والحوكمة الرشيدة لا تعني ضمان الشفافية والمساءلة فقط، وإنما تقتضي الالتزام بتأمين تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين لتوفير الخدمات التعليمية، أما الحوكمة السيئة فتجعل النظم التعليمية عاجزة عن رفع مستوى التحصيل التعليمي من خلال عدم توافر المواد التعليمية الأساسية تحت مسؤولية معلمين غير

مدرسين ومحيطين وعدم وصول الموارد المالية للمدارس التي خصصت لها وعدم معالجة مشكلة الفساد^(٩١). إذ تحدد الحوكمة السياسات والأولويات التربوية التي سيتم وضعها وكذلك التمويل الذي سيخصص للتعليم وكيفية توزيع هذه الموارد واستخدامها وإدارتها ومساءلتها وتوزيع سلطات ومهام إدارة التعليم، إذ تضمن الحوكمة نشر الموظفين المؤهلين والخاضعين للمساءلة، وتضمن تزويد المتعلمين بمواد منهجية عالية النوعية ووصولهم على الدعم المناسب من مدرسيهم^(٩٢). بالإضافة إلى الفساد المسبب لسوء الفعالية واللامساواة في نظام التعليمي من خلال فحص حسابات الإنفاق العام على التعليم ومعرفة حجم الأموال وتدفقها عبر الميزانيات الوطنية وكيف تصل إلى مستوى الإدارات الحكومية الأدنى وحتى المدرسة بحيث يخضع المسؤولون للمساءلة حول أدائهم، لمعرفة الفجوة بين اعتمادات الميزانية وما ينفق منها على التعليم، إذ يتلقى قطاع التعليم حصة كبيرة من إجمالي المصروفات العامة للحكومات، والترحيب برقابة المواطنين والمجتمع المدني^(٩٣). أن تظل الدولة الفاعلة في قطاع التعليم، من خلال وضع وتنفيذ أطر للأحكام الدستورية والسياسات التشريعية لضمان الوضوح في تقديم التقارير بانتظام وشفافية بحيث يمكن تعقب الإنفاق من قبل المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني ولضمان جودة التعليم يجب تخصيص ما لا يقل عن ٢٠% من الميزانيات الوطنية، أو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، وضمان تكريس ٥٠% على الأقل منه للتعليم الأساسي^(٩٤).

٥- تقييم عمليات التعليم

يكن الهدف الأساسي من التقييم هو تحسين خبرات التعلّم لدى المتعلمين ، إذ يعد التقييم مهما في تحسين جودة التعليم، فالمعلمون الجيدون يقيمون نوعية التعليم في الغرف الصفية لتعديل طريقة التعليم، وقيس مديرو المدارس وقيادات المنطقة التعليمية التعلم على مستوى المدارس والمجتمع، وتقيس الحكومات الوطنية التعلم لتتعرف على مدى جودة نظام التعليم ووضع سياسات لتحسين نتائج التعلم، يساعد التقييم في تعريف وتحديد حجم المشاكل في منظومة التعليم، كما يساهم في تنمية التدخلات أو الإصلاحات فيه، إذ يأخذ أشكالاً متعددة منها التقييمات المدرسية والتقييمات المقارنة دولياً والامتحانات والتقييمات المحلية ومسوح الأسرة^(٩٥).

أن تعزيز تقييم مخرجات التعلم سيؤدي إلى تحسين تلك المخرجات، بما في ذلك التفاعلية بين المعلم والمتعلم والاستجابة للمعرفة، والتعرف على الوضع القائم بالمدرسة من حيث الإمكانيات المادية والبشرية والطريقة التي يطبق بها النظام التعليمي ونتائج التحصيل وتقييم عناصر العملية التعليمية، وتقدير معدلاتها وأثرها في كفاءة التعليم، واكتشاف حلقات الهدر (مالي، بشري، إداري، زمني) من خلال تشخيص أوجه القصور في المدخلات والمخرجات، حتى يتحول التقييم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية^(٩٦). ويتيح التقييم قياس مستويات التعلّم وتحديد التفاوتات بين الشرائح السكانية في المجتمع بشأن الأبعاد الاجتماعية السكانية مثل الجنس والعمر والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية والحالة الاجتماعية الاقتصادية واللغة الأم والعرق وحالة المواطنة والإعاقات

وحالات الطوارئ، وتحليلها بالإضافة إلى المعلومات عن المعطيات مثل حجم الغرفة الصفية ومؤهلات المعلم ومرافق المدرسة وتوافر المواد التعليمية^(٩٧).

التوصيات

يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات الأساسية، التي يمكن صياغتها في ضوء ما عرضناه في هذا البحث:

١. زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار في قطاع التعليم كونه يمثل استثماراً مادياً وبشياً بعيد المدى لرفع مستوى جودة القدرات المؤسسية والبشرية، ويعمق الثقة بالتعليم كمشروع اقتصادي يمكن جني ثماره من خلال التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل لضمان استمرارية تأييد الأسر لتعليم أطفالهم من الذكور والإناث. وإعادة تأهيل البنى التحتية التي تعرضت للدمار وبناء مدارس وتوفير المستلزمات الضرورية لضمان جودة التعليم مثل المكتبات والمختبرات اللازمة.

٢. بناء قدرات معلمين ومدراء المدارس فالمدرء يجب صقل مهاراتهم في الإدارة المالية والتعليمية أما المعلمين يجب أن توفر لهم برامج تأهيلية قبل الخدمة وتدريبية أثناء الخدمة لرفع مستوى المعلمين.

٣. ضمان المساواة في التعليم لردم الفجوة بين الجنسين، من خلال مراجعة المناهج وأساليب التدريس مع مراعاة توفير التعليم للنازحين في المجتمعات المضيفة ووضعهم في بيئة آمنة توفر لهم الوعي بحقوقهم وكيفية التوافق مع الوضع الجديد بعيداً عن العنف والحقد وتنمية ثقافة السلام بالتأكيد على ثقافة الحوار والتسامح وأسس التنمية المستدامة ضمن المناهج الدراسية وتفعيلها بشكل تدريجي داخل الصف الدراسي بين المعلمين والأطفال.

٤. التأكيد على أهمية التعليم من خلال نوعية المواد والمناهج الدراسية المقدمة للمتعلمين ومدى قدرتها على تقديم المنفعة العلمية والمهنية لحاضر و مستقبل الاطفال و قدرتها على تغيير اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لاحقاً، ليحظى التعليم بثقة و تآييد الاهالي اولاً و الاطفال ثانياً على الاستمرار بمواصلة التعليم .

٥. تفعيل ممارسة علم الاجتماع وعلم النفس من خلال ادماجها في البرامج التدريبية للمعلمين بما يتناسب مع الظروف الطارئة التي يتعرض لها الأطفال النازحين في المجتمعات المضيفة والذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة.

الخاتمة

إن عوائد التعليم هي تحقيق لأهداف التنمية الوطنية وتحقيق الرفاهية للأفراد وتأمين صحتهم واستقرارهم الاجتماعي ولا تتم إلا بتوفير التعليم الجيد، ففي النزاعات لا يعفى التعليم من هجمات

تستهدف المدارس بالقصف والدمار كأهداف عسكرية مشروعة أو بشكل تهديد للمعلمين والتلاميذ واستمرارهم بالتعليم، وهذا يؤثر على تعليم الأطفال ومستوى تحصيلهم الدراسي إذ يعرقل ذلك خطط التعليم المحددة ضمن سقف زمني، وباستمرار عنصر التأثير وهو النزاعات سيستمر معه الدمار وزيادة أعمال العنف بحق المدنيين وخاصة الأطفال الذين تزداد معاناتهم ويكونوا أكثر بعداً عن الحماية الأسرية او المؤسساتية، وهذا من شأنه أن يقلل من فرص الوصول إلى مستوى الجودة ويبقى الهدف الأساسي في ظل هذه الظروف هو السعي لتوفير التعليم للجميع ومن ضمنهم النازحين كون التعليم هو الأولوية التي تحددها المجتمعات المتضررة من النزاع للخروج من الأزمة.

الهوامش

- ١- اليونسكو، الأزمات الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١١، بيروت، ص ١٣٨
- ٢- كريستين هوسلر وآخرون، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة: دليل قانوني، منظمة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن (PEIC) والمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن (BIICL)، ٢٠١٣، ص ٢٨
- ٣- النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى - ما الفرق بالنسبة للضحايا؟
- ٤- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢

5- www.icrc.org

- (*) حدد المعهدان وجود نزاع يؤدي إلى سقوط حوالي ٢٠٠ قتيل من جراء المعارك خلال سنة واحدة على الأقل مع إشارة إلى حالة العراق.
- (*) اعتبر المعهدان ان العراق من البلدان التي كان متوسط فترة النزاع فيها لمدة (٢٢) سنة وبعده فترات نزاع تصل إلى (٢٣) فترة؛ المصدر: اليونسكو، الأزمة الخفية، المصدر السابق، ص ١٣٨.
- ٦- كريستين هوسلر وآخرون، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، المصدر السابق، ص ٢٧.

7 -James Wyllie, Force and security, Tervor C. Salmon and others, international relation London & New York, 2nd ed., 2008, p74.

- ٨- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة- دول القرن الأفريقي-، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٣

- ٩- كريستين هوسلر وآخرون، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، المصدر السابق، ص ٢٧

- ١٠- موسوعة المصطلحات التربوية، الدكتور محمد السيد علي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص ٧١

- ١١- اليونسكو، التعليم للجميع : ضرورة ضمان الجودة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥ ، باريس، ص ١٧.

- ١٢- محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص ٢٥٥.

(13) <http://www.unite4education.org/about/what-is-quality-educational>.

- ١٤- هدى خليل حسين عبادة، تقويم أداء مدرسي التربية الفنية في المرحلة الثانوية على وفق مؤشرات معايير جودة التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٤١.
- ١٥- قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف، الأسكندري، ١٩٧٦، ص ٣٧٠.
- ١٦- إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٨٧.
- ١٧- هدى خليل حسين عبادة، تقويم أداء مدرسي التربية الفنية ..، المصدر السابق، ص ٣٣.
- ١٨- محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، المصدر السابق، ص ٢٦٢.
- ١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٥: مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، ٢٠١٥، ص ٢٨.
- ٢٠- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٧: مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، مونتريال، ٢٠٠٧، ص ١٩٦.
- ٢١- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨: مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، مونتريال، ٢٠٠٨، ص ٢٨٢.
- ٢٢- اليونسكو، مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية، ٢٠٠٩، ص ١٧.
- ٢٣- مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان: صحائف بيانات وصفية بشأن مؤشرات مختارة، ص ١٥٦.
- ٢٤- الحملة العالمية للتعليم، ردم الفجوة في نقص المعلمين المؤهلين، ٢٠١٢، جوهانسبرغ، ص ١٩.
- ٢٥- زقاوة أحمد، محددات النجاح الدراسي: مقارنة سوسيو-سيكولوجية، مركز تطوير الممارسات النفسية والتربوية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد ١٢، ٢٠١٤، ص ٥٠.
- ٢٦- اليونسكو، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، المصدر السابق، ص ٢٠.
- ٢٧- اليونسكو، مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية، المصدر السابق، ص ٢١.
- ٢٨- اليونسكو، الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١: مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم التركيز على التعليم الثانوي، باريس، ٢٠١١، ص ٦٢.
- ٢٩- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨، المصدر السابق، ص ٢١.
- (*) علماً أن العراق ليس من ضمن الدول العربية الستة لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (الإمارات، قطر، السعودية، عمان، المغرب، الكويت)، ولا من ضمن التسعة لقياس الرياضيات والعلوم (الإمارات، قطر، السعودية، عمان، المغرب، الكويت، البحرين، تونس، اليمن).

٣٠- اليونسكو، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤، عمان، ٢٠١٤، ص ٢٢،

٣١- www.vision2021.ae (جدول المؤشرات الوطنية للإمارات العربية المتحدة

٣٢- الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، التقرير الإعلامي نتائج PISA: الاستعداد للحياة، مهارات الطلبة في دولة الإمارات العربية، ٢٠١٣، ص ١١،
٣٣- اليونسكو، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني لجمهورية العراق (٢٠١٠-٢٠١٤)، عمان، ٢٠١١، ص ٢٩،

٣٤- اليونسكو، الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(*) القيد (معدل الالتحاق الصافي)، عدد الطلبة الموجودين بالنسبة للمرحلة الابتدائية هم الملتحقين بالدراسة بعمر (٦-١١) سنة نسبة إلى الفئة السكانية بعمر (٦-١١) سنة. المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) لسنة ٢٠١٤، ص ٤؛ المصدر: البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النفط والنمو: الفقر والاحتواء والرفاه في العراق (٢٠٠٧-٢٠١٢)، ٢٠١٦، ص ٨٦،

٣٥- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٧، المصدر السابق، ص ١٩٩.

٣٦- اليونسكو، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، المصدر السابق، ص ١٩،

٣٧- www.icrc.org (مقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي د. كمال الدين إحسان أوغلو.

٣٨- حسن لطيف الزبيدي و صادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره على التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص ٢٤٤.

٣٩- مكتب حقوق الانسان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام 2010، بغداد كانون الثاني 2010، ص ٢٨.

40- UNSECO, Education Under Attack 2010, France, 2010, 1st ed, p10.

41-British Institute of International and Comparative Law (BIICL) & Education Over All, Protecting Education in insecurity and armed conflict, An International Law Hand Book: Summary , p12.

42- UNESCO, Education Under Attack 2010, ibid, p46,49.

٤٣ - الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والثلاثون، البند ٣ من جدول الأعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ٢٠١٥، ص ١٠.

44-Alternatives, Iraq: A Generation without Education?, Policy paper by Marilou Gregoire with collaboration Iraqi Democratic, 2010, p3.

٤٥-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤: الجزء الثاني، التقرير التحليلي، ط ١، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠٤.

46-UNICEF, Country Report on Out-of-School Children, Summary, Iraq, Oct.2014, p5-4.

٤٧-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأطفال في الحرب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٨.

٤٨-البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النفط والنمو..، المصدر السابق، ص ٤٧.

٤٩ - مهدي محسن العلق وآخرون، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق، بحث منشور، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٠.

٥٠-البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النفط والنمو ..، المصدر السابق، ص ١١٤.

(*) ويقصد بالمساواة بين الجنسين مراعاة سلوكيات النساء والرجال وتطلعاتهم وحاجاتهم المختلفة وتأمينها وتعزيزها بشكل متساوٍ وذلك لا يعني مماثلة الرجل بالمرأة بل الحرص على ألا تكون حقوقها ومسؤوليتها وفرصها معتمدة على كونها خلقاً ذكراً أم أنثى ويندرج ضمن حقوق الإنسان وشرط مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة؛ المصدر: قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٢٦.

51- UNICEF , Girls Education In Iraq: A Situational Analysis , 2010, p 26.

(*) فالنوع الاجتماعي يعني العلاقات والأدوار والسلوك المناسب الذي يحده المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقاً في ضوء موروثات اجتماعية ومنظومة ثقافية تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية محددة؛ المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي، الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي في العراق، ٢٠١٥، ص ١.

(*) تعرف الفجوة بين الجنسين: على إنها الاختلاف في أي مجال بين النساء والرجال حيث مستويات المشاركة والوصول إلى الموارد والحقوق والسلطة والنفوذ والأجور والإعانات؛ المصدر: قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، المصدر السابق، ص ٣٠.

٥٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التنمية لسنة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ص ١٣ و
ص ٣١.

53- UNESCO, Education Under Attack 2010, ibid, p22.

54- UNICEF & Unite for Children, A Quality Education in Iraq: Bulletin, 2006, p1.

٥٥- عدنان ياسين و عبد الحسن جواد العباسي، الكلفة الاجتماعية للأزمات في العراق: الحاجة إلى نهج تنموي تشاركي، مجلة دراسات اجتماعية: مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٨ ، ٢٠١٢، ص ٩،

56-UNSECO, Regional overview: Arab States, UNSECO, Regional overview: Arab States, education for all global monitoring report, 2009, p3,7.

٥٧- الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التنمية لسنة ٢٠٠٩-٢٠١٣، المصدر السابق، ص ٣١، ١٣.

58- UNICEF , Girls Education In Iraqi, bid, p 12,16.

٥٩- اليونسكو، الأزمة الخفية، المصدر السابق، ص ١٤٦

٦٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨، ص ١٢٩،

61-European Union, Commission on the Annual Action Programme 2015 in favour of Iraq for primary and secondary education , Action Document for Capacity Building Programme for Primary and Secondary Education in Iraq, 2015, p3.

٦٢- المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، إعداد أ.م.د. كريم محمد حمزة، بيت الحكمة: قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١، ص ١١.

(*) الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل هي ١٤ بلداً (أنغولا، كوت ديفوار، جورجيا، الهند، أندونيسا، العراق، نيجيريا، باكستان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، الفلبين، سري لانكا، السودان، تايلاند، تيمور-ليتشي)؛ المصدر: اليونسكو، الأزمة الخفية ، المصدر السابق، ص ١٣٨

٦٣- اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩: الملخص، المصدر السابق، ص ٤٦.

64-Alternatives, ibid, p5.

65- (UNOCHA)United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Iraq IDP Crisis Situation Report No. 56 (5 – 11 August 2015), 2015, p6.

(* يُقصد بالنازحين "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة."؛ المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العالم ٢٠١٥، ٢٠١٥، ص ٢.

66- UNICEF, Iraq Education Cluster: Fact Sheet June 2015 Education Snapshot.

67- <http://www.educationcluster.net>

68- UNICEF, A Heavy Price for children: Violence Destroys Childhoods In Iraq, June 2016, p11.

(OCHA), Iraq IDP Crisis Situation Report No. ibid, p6.-٦٩

٧٠- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) النزوح السكاني، تحدي وفرصة تحديد مواصفات (بروفایل) المناطق الحضرية للاجئين والنازحين و المجتمع المضيف محافظة أربيل ، إقليم كردستان العراق ٢٠١٦، ص، ٤٧

7١ - <http://educationcluster.net/country-coordination/high-priority-countries/iraq>

٧٢- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) النزوح السكاني، المصدر السابق، ص، ٤

٧٣- المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، الدليل الإرشادي عن حماية النازحين داخليا، ٢٠١٠، ص، ٢٧٨

٧٤ - PEIC & CfBT, The quantitative impact of armed conflict on- education counting the human and financial costs, Amir Jones & others, 2014, p14, 53.

٧٥- اليونسكو، الأزمة الخفية، المصدر السابق، ص، ١٤٣

٧٦- الأمم المتحدة، تقرير حول حقوق الإنسان في العراق: كانون الثاني- حزيران ٢٠١٤، مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بغداد، آب ٢٠١٤، ص ٤٠-٤١

UNICEF, A Heavy Price, ibid, p11-77

www.educationcluster.net - 78

- ٧٩- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق: دروس من التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية للتعليم ٢٠١٦-٢٠٣٠، ص ٨،
- ٨٠- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق..، المصدر السابق، ص ٢٩،
- ٨١- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق..، المصدر السابق، ص ٢٧،
- ٨٢- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق..، المصدر السابق، ص ١١،
- ٨٣- اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، ٢٠٠٩، ص ١٢١.
- ٨٤- الكسو، البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفياً ومهنياً "تطوير سياسات المعلمين في الوطن العربي" آذار/مارس، ٢٠١٥، ص ١٢.
- ٨٥- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨، المصدر السابق، ص ٢٨٤
- ٨٦- اليونسكو، التعليم للجميع : ضرورة ضمان الجودة، المصدر السابق، ص ١٧،
- ٨٧- اليونسكو، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، المصدر السابق، ص ١١٥
- 88- <http://www.qalam.net>
- ٨٩- اليونسكو، إطار تحليل/ تشخيص نوعية التعليم العام، ٢٠١٢، ص ٤٥.
- ٩٠- اليونسيف، وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موجز تنفيذي، مشاورة مواضيعية عالمية بشأن التعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٣، ٢٠١٥، ص ٥،
- ٩١- اليونسكو، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، المصدر السابق، ص ١٢٨،
- ٩٢- اليونسكو، إطار تحليل/ تشخيص نوعية التعليم العام، المصدر السابق، ص ١٤،
- ٩٣- اليونسكو، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- ٩٤- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق..، المصدر السابق، ص ٢٣.
- ٩٥- اليونسكو، سعيًا لتحقيق التعلم العالمي: توصيات من فريق عمل قياسات التعلم: تقرير موجز ، ٢٠١٣، ص ١٥،
- ٩٦- الحملة العالمية للتعليم، حان الوقت للحصول على التعليم كحق..، المصدر السابق، ص ١٠،
- ٩٧- اليونسكو، سعيًا لتحقيق التعلم العالمي، المصدر السابق، ص ٣٠.

المصادر التقارير

- الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، التقرير الإعلامي نتائج PISA: الاستعداد للحياة، مهارات الطلبة في دولة الإمارات العربية، ٢٠١٣.
- الأمم المتحدة، تقرير حول حقوق الإنسان في العراق: كانون الثاني- حزيران ٢٠١٤، مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بغداد، آب ٢٠١٤.
- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والثلاثون، البند ٣ من جدول الأعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ٢٠١٥.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العربي ٢٠١٥: مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، ٢٠١٥.
- البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النفط والنمو: الفقر والاحتواء والرفاه في العراق (٢٠٠٧-٢٠١٢)، ٢٠١٦.
- الحملة العالمية للتعليم، ردم الفجوة في نقص المعلمين المؤهلين، جوهانسبرغ، ٢٠١٢.
- الحملة العالمية للتعليم للجميع، حان الوقت للحصول على التعليم كحق: دروس من التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية للتعليم ٢٠١٦-٢٠٣٠.
- كريستين هوسلر وآخرون، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة: دليل قانوني، منظمة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن (PEIC) والمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن (BIICL)، 2013.
- الكسو، البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفياً ومهنياً "تطوير سياسات المعلمين في الوطن العربي" آذار/مارس، ٢٠١٥.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأطفال في الحرب، القاهرة، ٢٠١٠.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، إعداد أ.م.د. كريم محمد حمزة، بيت الحكمة: قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١.
- معهد اليونسكو لإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٧: مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، مونتريال، ٢٠٠٧.

- معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨ : مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم،
مونتريال، ٢٠٠٨.
- مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان: صحائف بيانات وصفية
بشأن مؤشرات مختارة ٢٠١٤.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) النزوح السكاني، تحدي وفرصة تحديد مواصفات
(بروفایل) المناطق الحضرية للاجئين والنازحين و المجتمع المضيف محافظة أربيل، إقليم كردستان
العراق ٢٠١٦.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، الدليل
الإرشادي عن حماية النازحين داخليا، ٢٠١٠.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في
العالم ٢٠١٥، ٢٠١٥.
- مكتب حقوق الانسان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مكتب المفوض السامي لحقوق
الانسان، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٠، بغداد كانون الثاني ٢٠١٠.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال
المعيشية ٢٠٠٤: الجزء الثاني، التقرير التحليلي، ط١، بغداد، ٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية
البشرية، ٢٠٠٨.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، وحدة إحصاءات النوع
الاجتماعي، الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي في العراق، ٢٠١٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التنمية لسنة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.
- اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تقرير العالمي لرصد التعليم،
الوثيقة التوجيهية ٢٦، ٢٠١٦.
- اليونسكو، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني لجمهورية العراق (٢٠١٠-٢٠١٤)،
عمان، ٢٠١١.
- اليونسكو، إطار تحليل: تشخيص نوعية التعليم العام، ٢٠١٢.
- اليونسكو، الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بيروت
٢٠١١.
- اليونسكو، التعليم للجميع : ضرورة ضمان الجودة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ،
باريس، ٢٠٠٥.
- اليونسكو، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام، عمان ٢٠١٤ .

اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم،
٢٠٠٩.

اليونسكو، الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١: مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم
التركيز على التعليم الثانوي، باريس، ٢٠١١.

اليونسكو، سعياً لتحقيق التعلم العالمي: توصيات من فريق عمل قياسات التعلم: تقرير موجز،
٢٠١٣.

اليونسكو، مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية، ٢٠٠٩.

اليونسيف، Iraq education cluster، نشرة مجموعة التعليم: العودة إلى المدارس ٢٠١٥.

اليونسيف، وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موجز تنفيذي، مشاوره
مواضيعية عالمية بشأن التعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٣، ٢٠١٥.

الكتب القواميس

إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٥.
قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث، لبنان، ٢٠٠٩.

قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦.

محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١١.

الدوريات

حسن لطيف الزبيدي و صادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره على التنمية البشرية في العراق، مجلة
الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة، العدد ٢٩،
٢٠١٣.

زقاوة أحمد، محددات النجاح الدراسي: مقارنة سوسيو-سيكولوجية، مركز تطوير الممارسات النفسية
والتربوية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد ١٢، ٢٠١٤.

عدنان ياسين وعبد الحسن جواد العباسي، الكلفة الاجتماعية للأزمات في العراق: الحاجة إلى نهج
تنموي تشاركي، مجلة دراسات اجتماعية: مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٨،
٢٠١٢.

مهدي محسن العلق وآخرون، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق، بحث
منشور، بغداد، ٢٠١٤.

الرسائل و الأطاريح الجامعية

أمنية دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة- دول القرن الأفريقي-، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، ٢٠١٤.

هدى خليل حسين عبادة، تقويم أداء مدرسي التربية الفنية في المرحلة الثانوية على وفق مؤشرات معايير جودة التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

المصادر الاجنبية

Alternatives, Iraq: A Generation without Education?, Policy paper by Marilou Gregoire with collaboration Iraqi Democratic, 2010

British Institute of International and Comparative Law (BIICL) & Education Over All, Protecting Education in insecurity and armed, 2011.

Conflict: An International Law Hand Book: Summary, 2007.

European Union, Commission on the Annual Action Programme 2015 in favour of Iraq for primary and secondary education , Action Document for Capacity Building Programme for Primary and Secondary Education in Iraq, 2015.

James Wyllie, Force and security, Tervor C. Salmon and others, international relation London & New York, 2nd ed., 2008.

PEIC & CfBT, The quantitative impact of armed conflict on education counting the human and financial costs, Amir Jones & others, 2014.

UNICEF & Unite for Children, A Quality Education in Iraq: Bulletin, 2006.

UNICEF , Girls Education In Iraq: A Situational Analysis , 2010

UNICEF, A Heavy Price for children: Violence Destroys Childhoods In Iraq, June 2016

UNICEF, Country Report on Out-of-School Children, Summary, Iraq, Oct.2014.

UNICEF, Iraq Education Cluster: Fact Sheet June 2015 Education Snapshot .

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), Iraq IDP Crisis Situation Report No. 56 (5 - 11 August 2015), 2015 .

UNSECO, Education Under Attack 2010, France, 2010, 1st ed.

UNSECO, Regional overview: Arab States, UNSECO, Regional overview:
Arab States, education for all global monitoring report, 2009

مواقع الشبكة المعلوماتية

<http://www.icrc.org> النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى - ما الفرق بالنسبة للضحايا؟
<http://www.icrc.org>

<http://www.unite4education.org/about/what-is-quality-educational>

<http://www.icrc.org> مقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي د. كمال الدين إحسان

أوغلو. <http://www.vision2021.ae> جدول المؤشرات الوطنية للإمارات العربية المتحدة .

<http://www.qalam.net> الوقت المخصص للتعلم

<http://educationcluster.net/country-coordination/high-priority-countries/iraq>
